واقع الصناعة المحلية على طاولة الحكومة

عرنوس: إطلاق حوارات مهنية مع مختلف الاتحادات والنقابات والمنظمات

وزير الصناعة لـ«الوطن»: تركيب أنظمة الطاقة الشمسية يشجع المنشآت المتوقفة على العودة إلى العمل

هناء غانم

استعرض مجلس الوزراء واقع الصناعة المحلية في عدد من القطاعات الحيوية ومدى تلبيتها لاحتياجات السوق المحلية والإجراءات المتخذة لدعمها وتعزيز وجود منتجاتها في الأسواق بأسعار مناسبة للتوسع فيها بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاستيراد قدر الإمكان.

وزير الصناعة عبد القادر جوخدار أكد في تصريح لـ«الوطن» أن تأمين مستلزمات العمل والإنتاج في القطاع الصناعي أمر مهم وضروري، وهناك اهتمام كبير من الدولة بالتركيز على الصناعات المهمة بما فيها ألواح الطاقة الشمسية والكابلات إضافة للصناعات الثقيلة وهذا بحد ذاته خطوة مهمة لتشجيع المنتج الوطني.

وأضاف جوخدار: إن الصناعة المحلية عملياً متنوعة والحكومة تعمل على تقديم كل الدعم اللازم لاستمرار الصناعة الإنتاجية وتأمين كل مستلزمات الإنتاج لتوليد خطوط إنتاج جديدة لكل القطاعات الصناعية، على سبيل المثال في مجال صناعات الألواح الكهروضوئية التي تدخل في منظومات القطاعات المتجددة لدينا اليوم شركة وطنية تعمل على تصنيع ألواح الطاقة الشمسية بكفاءات عالية وجودة فائقة وبأحدث التكنولوجيا الموجودة عالمياً مشيداً بأهمية الشركة وإمكانياتها التقنية وكوادرها البشرية من الفنيين والمهندسين، إضافة إلى الإمكانات اللوجستية الكبيرة والتجهيزات والمعدات الموجودة لدى الشركة والتي تمكنها من تصنيع ألواح الطاقة الشمسية، والتي تم اختبارها على مستوى الألواح وعلى مستوى الشريحة الواحدة حيث تقوم بأخذ عينات من هذا المنتج وفحصها ضمن مخابر خاصة في مراكز الاختبارات الصناعية للتحقق من جودة المنتج ومطابقته للمواصفات القياسية، مع خدمة ما بعد البيع بكفالة تصل إلى ٢٥ سنة، وإجراء الصيانات اللازمة لألواح الطاقة، بالتالي أصبح لدينا منتج وطني يتمتع بجودة فائقة ومواصفات عالية، الأمر الذي يعتبر قيمة مضافة لإنتاج ألواح الطاقة الشمسية محلياً مما يخفف من فاتورة الاستيراد، ولاسيما أن هذا المنتج يعتبر من بدائل المستوردات أي يخفف من فاتورة القطع الأجنبي وصولاً إلى الاكتفاء الذاتي.

وأشار الوزير جوخدار إلى أن أي صناعة أو منتج بالتأكيد هو بحاجة لدعم وتقديم كل المستلزمات، لافتاً إلى أن كل الصناعات بحاجة إلى الطاقة الأمر الذي يشجع كل المنشآت الصناعية المتوقفة على العودة إلى العمل، ونحن كوزارة صناعة دورنا متابعة كل النشاطات الصناعية ومدى تحقيق المواصفة القياسية.

وخلال جلسة مجلس الوزراء الأسبوعية التي عقدت برئاسة رئيس المجلس حسين عرنوس، تمت مناقشة الإجراءات المطلوب اتخاذها من قبل الجهات المعنية لمتابعة واقع الشركات المحدثة، وآخرها الشركة العامة للطرق والمشاريع المائية، بما يضمن المرونة الكاملة لعملها والاستثمار الأمثل لمواردها المادية والبشرية والتوظيف الصحيح لخبراتها الفنية لتنفيذ مشاريع كبيرة ونوعية على المستوى الوطني.

ووجه رئيس مجلس الوزراء جميع الوزارات، كل في مجال عمله، إلى إطلاق حوارات مهنية مع مختلف الاتحادات والنقابات والمنظمات وتعزيز التواصل مع الفعاليات المجتمعية والأهلية، ووضعها بصورة العمل الحكومي والقرارات المتخذة، وتوضيح السياسات الحكومية وبرامج العمل في كل مجال، للوصول إلى النتائج المرجوة وتحقيق المصلحة الوطنية العليا.

وأكد عرنوس بذل كل الطاقات المتاحة في عمليات الاستكشاف والحفر والإنتاج، في قطاع النفط والثروة المعدنية، وعدم ادخار أي جهد لتحسين واقع الغاز المنزلي وتقليل المدة الزمنية لاستلام أسطوانة الغاز، ووضع رؤى لمتابعة تطوير عمل هيئة الاستثمار السورية وتقديم الدعم اللازم لها لجذب المزيد من الاستثمارات في مختلف القطاعات وتوفير فرص عمل جديدة.

وناقش مجلس الوزراء مشروع صك تشريعي يتضمن زيادة أجور الساعات التدريسية للمكلفين داخل الملاك وخارجه في مدارس التعليم الأساسي والثانوي وفي مدارس الثانوية المهنية ومراكز التدريب المهني، وذلك بهدف دعم العمليتين التربوية والتعليمية واستقرارهما، وتشجيعاً للمكلفين وجذباً للكفاءات والحفاظ عليها، وتغطية الشواغر في الصفوف المدرسية بمختلف المراحل التعليمية.

وحول ذلك أوضح وزير التربية الدكتور محمد عامر المارديني في تصريح عقب جلسة مجلس الوزراء أن مشروع الصك التشريعي بزيادة أجور الساعات التدريسية للمكلفين داخل الملاك وخارجه، يهدف إلى الحفاظ على الكوادر الموجودة في المدارس ومراكز التدريب المهني، وبشمل كل الفئات سواء من حملة الإجازة التخصصية وغير التخصصية، أم من طلاب الجامعات الذين تستفيد منهم في العملية التربوية.

وبالعودة إلى الجلسة، استعرض المجلس مذكرة وزارة الموارد المائية حول الواقع المائي للسدود والسدات المائية ومقترحات ترشيد المياه واستثمارها بالشكل الأمثل، وخطة الوزارة للتوسع في السدود لضمان زيادة المخزون المائي، حيث كلف رئيس مجلس الوزراء لجنة مؤلفة من وزارتي الموارد المائية والمالية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي لتقديم رؤية حول تطوير واقع السدود والسدات وتحديد المشاريع الأكثر أهمية وذات نسب التنفيذ الأعلى ليتم استكمال تنفيذها ووضعها في الخدمة بما يضمن الاستثمار الأمثل لهذا القطاع الحيوي سواء في مجال الري أم مياه الشرب.

بدوره أوضح وزير الموارد المائية حسين مخلوف في تصريح عقب الجلسة أنه تم عرض الواقع المائي وانعكاسه على مخازين السدود والخطة الزراعية، بالإضافة إلى عرض خطة الوزارة للحفاظ على السدود من حيث التقييم الدائم وإعادة التأهيل، ومتابعة تنفيذ المشاريع المباشر بها وفق الأولويات الأساسية، ونعمل لتوظيف الموارد المتاحة باتجاه المشروعات التي تقترب من نهاية إنجازها لوضعها في الخدمة.

وخلال الجلسة، تم التأكيد على متابعة تسوية أوضاع المكتتبين والمتخصصين بمشروعي السكن الشبابي والعمالي المتخلفين عن سداد الأقساط المترتبة عليهم لمصلحة المؤسسة العامة للإسكان، بالإضافة إلى متابعة اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لاستلام محصول القمح في ضوء ما تقرر خلال مؤتمر الحبوب السنوي.

ووافق المجلس على مقترح وزارة الكهرباء بتوحيد أسعار شراء الكهرباء المنتجة من مشاريع الطاقة المتجددة التي تربط على شبكة النقل مع أسعار شراء الكهرباء المنتجة من المشاريع التي تربط على شبكة التوزيع، وذلك بهدف تشجيع المستثمرين للتوجه نحو إقامة مشاريع باستطاعة تتجاوز ١٠ ميغا واط. كما وافق على خطة عمل تنظيم عمل الأراضي الزراعية الشاغرة المقرر إعلانها للاستثمار الزراعي لعام ٢٠٢٤-٢٠٢٥.

أكاديمي: البطالة في سورية لها طابع أنثوي أما الشباب فلا يرغبون بالعمل بهذه الرواتب

عضو غرفة تجارة دمشق لـ«الوطن»: الفقراء هم الذين يشغلون الأسواق والأغنياء يحولون أموالهم إلى ذهب

نورمان العباس

يبدو أن موجة الركود التي تشهدها الأسواق السورية بدأت تتسع وتثير مخاوف موظفي القطاع الخاص وأن يلجأ أصحاب المتاجر إلى تقليل عدد الموظفين بسبب الشلل الذي أصاب حركة البيع والشراء بسبب ضعف القدرة الشرائية، وما أكده عضو غرفة تجارة دمشق عماد القباني لـ«الوطن» وأن القطاع الخاص بدأ يلجأ إلى تقليل عدد الموظفين وأن المتجر الذي كان يعتمد على عشرة موظفين أستغنى اليوم عن النصف بسبب حالة الركود وعدم القدرة على تصريف المنتجات وضعف القدرة الشرائية.

ورأى القباني أن الموظف سواء في القطاع العام أم القطاعين العام والخاص، وأشار إلى أن راتب الموظف السوري لا يحرك السوق ولا يتناسب مع الأسعار وهذا يعني أنه لا توجد قدرة شرائية لدى الموظف حتى بات يكتفي بشراء الأولويات فقط.

واعتبر القباني أن الفقير في الحال الوحيد الذي لا يخسر شيئاً في ظل الوضع الحالي، فالأغنياء يدخرون أموالهم من خلال تحويلها إلى ذهب.

بدوره رأى الدكتور في كلية الاقتصاد مجدي الجاموس لـ«الوطن» أن نسبة البطالة في سورية تتجاوز ٣٧ بالمئة، أما البطالة المقنعة فقد تجاوزت ٨٥ بالمئة.

ولفت إلى أن المشروعات الاقتصادية في سورية تفتقد النوعية، وبيّن أنه خلال الحرب خسرنا جزءاً كبيراً من العمالة السورية الجيدة ما أثر في سورية تتصف بطابعها الأنثوي لأن معظم الشباب إما أنهم غادروا أو يعملون على الإنترنت ولا يرغبون بالعمل في ظل سياسة الرواتب الحالية سواء في القطاع العام أم الخاص.

وبيّن عربش أن كل القطاعات الإنتاجية في سورية تنتج بالحد الأدنى وتشتكي من ارتفاع أسعار حوامل الطاقة وقيود الاستيراد وبالتالي لا تعمل بطاقتها الإنتاجية الكاملة، وقال: اقتصادنا بحالة قريبة من الشلل الكامل.

وأكد عربش أن ضعف الرواتب والأجور يؤثر سلباً في طلب السلع والخدمات، وأشار إلى أن الاستقالات في القطاع العام طبيعية في ظل سياسة الرواتب والأجور المتبعة، كما أن الحكومة لا توظف موظفين جدداً.

صيادلة حلب على خطا دمشق

مصدر في نقابة حلب: اجتماع الأسبوع المقبل لبحث تطبيق الربط الإلكتروني للصيادلة

عبد الهادي شباط

أكدت هيئة الضرائب والرسوم أنه بعد التنسيق مع نقابة الصيادلة فرع حلب أصدرت الإدارة الضريبية القرار رقم ٥٩٦/ ق. م تاريخ ٢٠٢٤/٥/١٢ والمتضمن إلزام مكلفي مهنة الصيدلة لدى مديرية مالية محافظة حلب (المركز) باستخدام آلية الربط الإلكتروني للفواتير المصدرة لتحديد رقم عملهم واعتماد رمز الاستجابة السريع «QR» على كل فاتورة صادرة والربط مع قاعدة البيانات المركزية للإدارة الضريبية كما تم منحهم مهلة لغاية ٢٠٢٤/٦/٣٠ لاستكمال إجراءات الربط الإلكتروني تتضمن مرحلة الاختبار والتدقيق.

وأوضحت أن ذلك في إطار التنسيق مع النقابات والاتحادات والجمعيات الحرفية وبهدف التطبيق الأمثل للربط الإلكتروني، ولاسيما مكلفي مهنة الصيدلة ومكلفي مهنة صياغة وبيع الحلي والمجوهرات والأحجار الكريمة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مصدر في نقابة صيادلة حلب أن إلزامية الربط الإلكتروني مع المالية ستكون نافذة مع بداية شهر (تموز) القادم وإن إلزامية الربط تشمل صيادلة حلب (المركز) في حين لن تشمل الإلزامية صيادلة ريف حلب.

وكشف عن اجتماع خلال الأسبوع المقبل مع الصيادلة الذين تم إلزامهم بالربط الإلكتروني لبحث آلية الربط ونقاش كل الملاحظات التي تدور لدى الصيادلة.

وكانت هيئة الضرائب والرسوم حددت نسبة الربح الصافية لكل فعاليات مهنة الصيدلة بما فيها الوصفات الطبية على التأمين والوصفات الطبية للنقابات بنسبة ربح صافية مقدارها /٥,٤/ بالمئة من رقم العمل للمكلفين الملتزمين باستخدام آلية الربط الإلكتروني.

بينما بيّن مدير عام الهيئة منذر ونوس أنه حتى نهاية العام الجاري ٢٠٢٤ سيتم العمل على إنجاز نسبة مهمة من الربط الإلكتروني مع مكلفي الدخل المقطوع وأن عدد البرامج (برامج وتطبيقات الربط الإلكتروني) المتاحة في السوق تجاوزت ٦٠ برنامجاً حصلت على تراخيص واعتمادية من هيئة الضرائب والرسوم وتقدم خدمات حسب خصائص كل برنامج، وأن الأصل بالربط الإلكتروني هو (الاختيارية) في حين ذهبت المالية نحو إلزامية الربط مع بعض الشرائح، وخاصة فئة الأرباح الحقيقية وفئة مكلفي الدخل المقطوع حيث تعمل الهيئة حالياً على تقييم حالة الربط وتدقيق مدى الالتزام من هذه الفعاليات وخاصة فئة الدخل المقطوع، في حين ربطت الكثير من فعاليات فئة الأرباح الحقيقية إلكترونياً مثل المشافي والجامعات والمدارس الخاصة وغيرها.

وأنه بحال أي اعتراض أو ملاحظة من المكلف فإن الهيئة جاهزة لبحث الملاحظة ونقاش الاعتراض وبإمكان أي فعالية غير مقتنعة بالضريبة (فئة الدخل المقطوع) الانتقال إلى فئة الأرباح الحقيقية، وإن الهيئة تعول على نظام الفوترة، كاشفاً أن الهيئة وقعت عقد فوترة إلكترونية مع شركة محلية وذلك نظراً لأهمية التوسع في الفوترة.

بينما تؤكد الهيئة أن عدد البرامج المحاسبية تجاوز ٦٠ برنامجاً وذلك بعد اعتمادها بموجب القرار رقم /٥٩٢/ ق. م تاريخ ٢٠٢٤/٥/٩ تطبيق موبايل يعمل ضمن بيئة أندرويد لإصدار الفواتير بشكل إلكتروني من (نقطة بيع خاصة بالصيدليات أو نقطة بيع عامة)، وذلك بهدف تخفيض التكاليف اللوجستية لعملية الربط الإلكتروني بالنسبة لبعض المكلفين الذين لا تتوافر لديهم تجهيزات حاسوبية وليس لديهم الإمكانية لتأمينها حالياً.

دراسة الجدوى الاقتصادية.. ما لها وما عليها

خربوطلي: وسيلة للاستفادة القصوى من الموارد النادرة في البلاد

معدل النمو المتوقع في سورية ١,٥ بالمئة إلا أن المعدل الحقيقي كان سلبياً بين ٢٠١٩ و٢٠٢٠

جلنار العلي

اعتبر عضو مجلس إدارة جمعية العلوم الاقتصادية الدكتور عامر خربوطلي، أن الأزمة القاسية التي مرت بها سورية أدت إلى تداعيات اقتصادية غير مسبوقة كانخفاض معدلات النمو بشكل غير مسبوق وتواضع الناتج المحلي، وانخفاض قيمة العملة الوطنية والعجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، تحتم على الجهات المعنية الخوض بتحديات كبيرة لإحداث اختراق تنموي محلي ومن محركات ذاتية لتجاوز ما يمر به البلد، ولتحقيق الانتعاش الاقتصادي المنشود في ظروف شديدة التعقيد وفي ظل الإمكانات المحدودة.

وفي محاضرة ألقاها يوم أمس في ثقافي أبو رمانة بعنوان: «دور دراسات الجدوى الاقتصادية في تعزيز كفاءة الاستثمار في المشروعات الناشئة»، حاول خربوطلي مقاربة الحالة السورية من خلال قول لإقتصادي النمساوي «جوزيف شومبيتر» إن أحد أسباب التخلف وتباطؤ النمو هو عدم ظهور المنظمين أو المبادرين أو رواد الأعمال، الراغبين باستغلال الفرص الاستثمارية وابتكار كل ما هو جديد، حيث إن رائد الأعمال يعد المحرك الأول للنمو الاقتصادي على المدى الطويل لأنه يستطيع إيجاد مشروع جديد وتطوير سلعة معينة أو خدمة جديدة، وهذا الأمر يحول دون دخول الاقتصاد الكلي في دوامة الجمود والانكماش.

وأكد أن المستثمر يواجه عند البدء بإقامة مشروع جديد مجموعة من الأسئلة والبدائل والاختيارات وخاصة في حالات المنافسة وتكلفة رأس المال، حيث يسعى أن تكون القرارات على قدر كبير من الجدوى والدقة والفاعلية، وهذا ما يتطلب أن يكون هناك دراسة للجدوى وعن الفرص الاستثمارية، وتضارب المتاح منها إذا تم الحصول عليه من مصادر عدة، علماً أن هذه المشكلة الأخيرة تواجه معظم الدول النامية، حيث البيانات الإحصائية عن المتغيرات الاقتصادية هي بيانات قد تكون قديمة وغير كافية وغير دقيقة في بعض الأحيان.

ويضاف إلى المشاكل أيضاً طول المدة التي تستغرقها عمليات إنشاء وتنفيذ المشروعات الاستثمارية لتعدد الأجهزة المختصة بدراسة وإقرار هذه المشروعات، وصعوبة التنبؤ بالمتغيرات المؤثرة في تقييم العائد الاقتصادي للمشروع، نتيجة عدم استقرار السياسة الاقتصادية للدولة من ناحية أسعار الصرف وسياسة التجارة الخارجية والضرائب وغير ذلك.

معدلات حسم غير جاذبة

وأكد خربوطلي أن أي عملية لتوظيف الأموال ترافقها عادة درجة خطر معينة، لذلك فإن المستثمر يعطي المبلغ الذي يملكه الآن أهمية أكبر من المبلغ الذي سيحصل عليه مستقبلاً، ولهذا السبب يجب أن تغطي عملية الاستثمار على الأقل درجة المخاطرة والحرمان الآني من استخدام أمواله لإشباع حاجاته، لافتاً إلى وجود قاعدة استثمارية تسمى قاعدة القيمة الحالية أو تغير القيمة الزمنية للنقود، وتعتمد هذه القاعدة على حسم أو إرجاع الأموال المستقبلية لمعرفة قيمتها الحالية، وذلك بمعدل حسم مناسب يعبر عن أدنى عائد لا يقبل المستثمر الاستثمار دونه في وقت إعداد الدراسة، علماً أن هذا المعدل يعتبر مرتفعاً في الحالة السورية، فالمعدلات المعتمدة تتراوح بين ٢٢-٢٥ بالمئة، وهذا الأمر لا يمنح المشاريع قيماً حالية جاذبة للتدفقات المستقبلية.

وأعتبر أن التقييم الصحيح للمشاريع الاستثمارية في سورية سيؤدي حتماً إلى مشاريع ناجحة ومستمرة تساهم لاحقاً في زيادة النمو الاقتصادي، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي والفردي وتعويض فاقد الأزمة، لذا فإن المطلوب جهود مضاعفة للاستثمار الأمثل المضاعف القيمة، مبيناً أنه لا أهمية لتوزيع الأدوار الاقتصادية بين القطاعين العام والخاص، حيث إن الأهمية تكمن فقط في إعطاء المهمة لمن يستطيع أداءها بأكبر قدر من الفاعلية والكفاءة، لافتاً إلى أن أي زيادة قد تحصل في الاستثمارات الخاصة بالمشاريع ذات الجدوى الجيدة، ستحدث مجموعة من ردود الأفعال، لأن شراء السلع الاستثمارية من آليات وتجهيزات ومواد أولية، سينتج عنه زيادة في دخول منتجي هذه المواد، وإذا أنفق المنتجون ثلاثة أخماس الزيادة الحاصلة في دخولهم، فإن هذا سيزيد من حجم الدخل الكلي الناتج عن الاستثمار الأولي، وتستمر موجة الزيادات في الدخل ما دام المنتجون ومقدمو الخدمات سيستفيدون من تلك الزيادة، وذلك بفعل الترابط بين سلاسل الأعمال والتوريدات.

معدلات نمو سالبة

وأوضح خربوطلي أن معدل النمو المتوقع في سورية هو ١,٥ بالمئة، إلا أن النمو الحقيقي المسجل بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ كان سلبياً بنسبة ٣,٨٧ بالمئة، وذلك نتيجة عدم كفاءة الاستثمارات وتعثر بعضها وعملها بطاقات غير اقتصادية وعدم تحولها لنمو اقتصادي يساهم في زيادة الدخل الفردي.

ومن جهة أخرى، اعتبر خربوطلي أن الاقتصاد السوري يحتاج خريطة استثمارية مؤثرة ليس على المستوى الجغرافي أو القطاعي، وإنما على مستوى أولويات هذه المشاريع ما بعد التعافي المبكر، لافتاً إلى أنه لا يوجد منظومة دعم كافية لإنشاء مشاريع ريادية جديدة من ناحية التمويل والمعلومات والاستشارات والتدريب والضرائب، وهذا يؤثر في الاستثمار باعتباره محدد إعادة انطلاق الاقتصاد السوري وتخطي مرحلة التعافي المبكر وصولاً إلى مرحلة إعادة الإعمار، مشيراً إلى أن مناخ الاستثمار يحتاج إلى بيئة تشريعية ومالية وضريبية وتجارية وجمركية مرنة ومرحبة وغير معقدة وغير مكلفة.

ورأى خربوطلي أن دراسات الجدوى الاقتصادية في سورية لم تصل لأن تكون الوثيقة الأساسية لضمان التمويل بجميع أشكاله بعد إعادة تحليل الدراسة من جهات التمويل المختصة، لافتاً إلى أن الطاقات الإنتاجية غير الكاملة لأغلب المشاريع الاستثمارية الحالية بفعل نقص الطاقة والمواد والعمالة، لا تمنح المشروعات اقتصادات أو وفورات الحجم الكبير، وتجعل مؤشر التعادل الحرج مرتفعاً ما يزيد من تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار وصعوبة المنافسة محلياً وخارجياً.

وتابع: «برأيي لا معنى لأي سياسات اقتصادية أو مالية أو نقدية أو تجارية إذا لم تؤد في النهاية إلى تحقيق معدلات دخل فردي أعلى مما هي عليه، فالسياسات ليست مطلوبة لذاتها بل لهدف أكبر وهو تحسين مستويات المعيشة، مطالباً بأن تؤدي السياسات المالية إلى تشجيع قيام استثمارات جديدة وضمان عدم إغلاق وهجرة المشروعات ورؤوس الأموال، وإعادة هيكلة القطاع العام الصناعي والخدمي ليصبح على أسس أكثر اقتصادية، ما يشكل محركاً ذاتياً جديداً للنمو الاقتصادي.